الصباح الاقتصادية
12
العدد 2615 - السنة التاسعة
الإثنين 14 صفر 1438 - الموافق 14 نوفمبر 2016
Monday 14 November 2016 - No.2615 - 9th Year

بمناسبة مرور مئة وثلاثين عاماً على طرحها للتداول

البنك المركزي يصدر مسكوكة تذكارية توثيقاً لتاريخ النقد في الكويت

في إطار جهوده الرامية إلى توثيق التاريخ الاقتصادي للكويت، أعلن بنك الكويت المركزي عن إصدار نسخة تذكارية عن أول عملة وطنية في الكويت وذلك بمناسبة مرور مئة وثلاثون عاماً على إصدارها وبدء التداول بها في الكويت والمنطقة، ففي العام 1886وفي عهد المغفور له الشيخ عبد الله الصباح الثاني، الحاكم الخامس لدولة الكويت، جاءت المبادرة الفعلية لإصدار العملة الوطنية الأولى في الكويت، كأول محاولة جادة لبناء نظام نقد مستقل.

جاء إصدار هذه العملة انعكاساً للوضع الاقتصادي المتنامي الذي تمتعت به الكويت منذ بداية حكم آل الصباح لها وعملهم الدءوب على تعزيز مكانتها وترسيخ استقلاليتها السياسية والاقتصادية عما جاورها من بلدان، كما جاءت هذه المبادرة لحرص الكويتيون أنفسهم على أن تكون لهم عملتهم الوطنية الخاصة.

نبذة تاريخية عن تداول العملات في الكويت

قلة عدد السكان وبساطة الحياة كانت هي السمات السائدة في الكويت حتى بدايات القرن الثامن عشر، حيث الاعتماد الأساسي على الموارد الطبيعة البحرية منها والبرية وما توفر فيهما من خيرات تبادلها أهل الكويت فيما بينهم مقايضة، فلم يكن هناك دوافع قوية تستوجب التداول المنتظم بالعملات.

ومع مرور الزمن وتزايد عدد السكان وتزايد حاجتهم للسلع والخدمات ولتداخل المصالح بين الأفراد، برزت الحاجة إلى عُملة يتم من خلالها تنظيم تبادل السلع والخدمات فيما بين السكان من جهة وما بين السكان والتجار من جهة أخرى، فظهرت في الأسواق العديد من العملات المتداولة في البلدان المجاورة في تلك الحقب الزمنية بأشكالها وأنواعها وقيمها المختلفة، وعُرفت آنذاك عملات منها طويلة الحسا، الليرة العثمانية، الغران الايراني، الريال النمساوي أو الريال الفرنسي، البرقشي الزنجباري، البيزة العُمانية والجنيهات الانجليزية الذهبية؛ وقد تداول الكويتيون هذه العملات دون تمييز أو تفضيل لعملة على أخرى، بالرغم من التباين الواضح في هذه العملات من حيث القيمة والشكل والمصدر.

ارتباط العملة بالاستقرار السياسي في الكويت

وقد ارتبط انتظام تداول العملات في الكويت بالاستقرار السياسي بها حيث يُؤرخ ارتباط العملة في الكويت باستقرار آل الصباح واختيارهم من قبل أهل الكويت حكاما لها، فمع بدايات القرن الثامن عشر وبانتخاب المغفور له بإذن الله الشيخ صباح الأول عام 1718م كأول حاكم للكويت، وبالرغم من تيارات التغيير والنزاع بين القوى الاستعمارية المختلفة والسائدة في تلك الأزمنة، إلا أن الكويت شهدت استقراراً سياسياً ملحوظاً منذ استتاب الحكم لآل الصباح، حتى تسلم الحاكم الخامس للكويت المغفور له بإذن الله الشيخ عبد الله بن صباح الثاني مقاليد الحكم (1866-1892م)، الذي شهد عهده مزيداً من الاستقرار والقوة فقد أظهرت السجلات البريطانية أن الكويت كانت تحتفظ آنذاك بأسطول تجاري وحربي في تلك الحقبة من الزمن.

الأمر الذي يدل على ازدهار التجارة الكويتية في تلك الحقبة من الزمن، مما حدا بالشيخ عبد الله صباح الثاني بأن يأمر بسك عملة نحاسية خاصة تنقش على أحد وجهيها كلمة (الكويت) وتاريخ الإصدار (1304هـ) بينما حمل الوجه الآخر إمضاء الشيخ عبد الله الصباح.

مواصفات البيزة الكويتية:

بعد أن أصدر الشيخ عبد الله الصباح الثاني قراره التاريخي بسك عملة وطنية تعبيرا عن الوطنية والسيادة، أنتجت هذه العملة من النحاس الأحمر الخالص وقيمتها (بيزة)، إذ أمر كبير الحدادين بسك هذه العملة وبالفعل تم سك بضع مئات منها وكانت طريقة السك يدوية أي عن طريق المطارق وقد انهمك الحدادون في سك هذه البيزة، لذا تجد أن وزنها وحجمها وسُمكها يختلف بين الواحدة والأخرى.

فترة تداول محدودة:

وكانت محاولة الشيخ عبد الله الصباح الثاني في ذلك الوقت تعكس إلى أي مدى كانت الكويت تتمتع بالقوة على الصعيد السياسي والاقتصادي مما شجعه على اتخاذ هذا القرار، وبالفعل تم طرح (البيزة) وتم التعامل بها عدة شهور إلا أنها سرعان ما تلاشت من الأسواق بسبب الأوضاع السياسية السائدة بالمنطقة في ذلك الوقت وبالأخص سياسات الدولة العثمانية التي لم يَروق لها انفراد الكويت بسك عملة لها خوفاً من التأثير الذي قد يحدث جراء سك مثل هذه العملة في المنطقة، كما كانت هناك أسباب أخرى لعدم استمرار التداول بهذه البيزة منها عدم قبول هذه البيزة لدى التجار بسبب اختلاف الأوزان.

قرار حكيم بإيقاف التداول بالعُملة وسحبها من الأسواق:

إلا أن أهم أسباب توقف التداول بهذه العملة يرجع إلى قرار سياسي حكيم من حاكم الكويت، الذي ارتأى أن الأجواء السياسية في المنطقة لا تسمح بإظهار هذا القدر من الاستقلالية الاقتصادية والانفراد بتداول عملة خاصة، وبناء على حساباته السياسية المتأنية لأحوال المنطقة جاء قرار الشيخ عبد الله الصباح الثاني، بسحب البيزة وإيقاف التداول بها تجنبا لمشكلات قد تنجم كانت الكويت في غنى عنها آنذاك، ولم يتبق من هذه العملة سوى أربع قطع فقط معروضة حاليا في متحف الكويت الوطني.

وبالرغم من ذلك فلم يتوقف تفكير حُكام الكويت في التداول بعُملة خاصة بهم، إلى أن نجحت مساعيهم وتم إصدار الدينار الكويتي كأول عُملة وطنية بناء على قانون النقد الكويتي الصادر بموجب المرسوم الأميري رقم 41 لسنة1960م واعتماد الدينار عُملة دولة الكويت الرسمية، ثم بدء التداول به اعتبارا من ابريل 1961.

المسكوكة التذكارية لبنك الكويت المركزي

القطاع العقاري يستحوذ على 11 في المئة من إجمالي حركة السوق

17.3 مليون دينار قيمة الأسهم المتداولة ... والمؤشرات تتزين بـ «الأخضر»

أغلقت بورصة الكويت تداولات أمس الاحد على ارتفاع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بواقع 7ر0 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 5481 نقطة و 05ر1 للوزني و 09ر4 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 17.3 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 7ر170 مليون سهم تمت عبر 4047 صفقة (الدولار الامريكي يعادل 303ر0 دينار كويتي).

وكانت أسهم شركات (الانمار) و(البيت) و(زيما) و(بتروجلف) و (فجيرة ا) الأكثر تداولا في حين جاءت أسهم شركات (مراكز) و(تحصيلات) و(جي اف اتش) و(الديرة) و (الامان) الأكثر ارتفاعا.

وقال محللان ماليان كويتيان أمس الاحد إن متوسط تداولات القطاع العقاري بالبورصة يمثل نحو 11 في المئة من إجمالي حركة السوق.

وأضاف المحللان أن قطاع الأسهم العقارية الذي يمثل نحو 20 في المئة من الشركات المدرجة ببورصة الكويت يشهد تداولات «متزنة» من جانب المحافظ المالية والعديد من المتعاملين الأفراد.

وأوضحا أن القطاع يواجه ضغوطات لأسباب فنية ما جعله يتراجع على أثرها نحو 113 نقطة منذ بداية العام الحالي لمعدل المؤشر السعري ما انعكس على بيانات الربع الثالث.

وأشارا الى أن 21 شركة عقارية حققت في الربع الثالث من 2016 نحو 9ر63 مليون دينار كويتي أرباحا مقابل 4ر101 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي بنسبة تراجع بلغت 9ر36 في المئة.

من جهته قال الرئيس التنفيذي في شركة (عربي للوساطة المالية) ميثم الشخص إن القطاع العقاري يعاني منذ اطلاق نظام (ناسداك) في 2012 والذي تغيرت على أثره أسس تحديث وتصنيف الشركات ما أوجد فجوة في نشاط الأسهم العقارية التي تبحث عن محفزات.

وأضاف الشخص ان القطاع يعد أداة استثمارية مباشرة في البورصة موضحا أن النشاط على الأسهم العقارية مرتبط بالنشاط على القطاع العقاري ككل.

وأوضح أن العام الحالي يشهد تركيزا على قطاع البنوك والقطاعات التي تحتوي على أسهم ذات قيمة رأسمالية كبيرة مشيرا الى أن قطاع العقار يحمل في طياته مكاسب وخسائر التقييم العقاري بالدرجة الأولى الى جانب عمليات التطوير العقاري التي تتفاعل معها الشركات المدرجة.

وأشار إلى تطلع مستثمري القطاع لتحقيق طفرة خلال الفترة القادمة لاسيما في قطاع التمويل بعد أن حصلت عدد من المصارف الكويتية على مبالغ من صفقة (أمريكانا).

من جهته قال مدير عام شركة (مينا) للاستشارات الاقتصادية والمالية عدنان الدليمي إن المؤشر العام لسوق الكويت تراجع هذا العام بنسبة 3ر2 في المئة بسبب تراجع القطاع العقاري بشكل عام وخاصة السكني والتجاري.

وأشار الدليمي إلى ندرة المنتجات العقارية للأفراد والشركات حيث أن كبار الملاك لا يرغبون بالبيع إلا في حالة الأسعار المقبولة لهم لافتا الى تشدد البنوك في تمويل المشاريع العقارية وتفضيل توظيف الأموال في استثمارات أخرى.

وذكر أن تراجع أسعار النفط وتداعيات الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية تعد عوامل مثبطة للاستثمار بشكل عام.

وفيما يتعلق في جلسة البورصة أمس الأحد فانهت تعاملاتها على انخفاض وسط تماسك إيجابي لمعظم الشركات القيادية في حين طالت الضغوطات البيعية وعمليات جني أرباح الكثير من أسهم الشركات الرخيصة التي شهدت ارتفاعات خلال تعاملات الأسبوع الماضي.

وساهمت العمليات الشرائية التي تمت في الدقائق الأخيرة في تحويل المؤشر السعري من اللون الأحمر الى اللون الأخضر بفضل التعاملات على بعض أسهم القطاع المصرفي وشركات تشغيلية أخرى.

وشهدت الجلسة تداولات مدروسة من جانب المحافظ المالية نحو الأسهم متوسطة القيمة النقدية في حين استحوذت شركات (مراكز) و(تحصيلات) و(جي اف اتش) و(الديرة) و (الأمان) على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا.

كما شهدت مجريات حركة الأداء العام خلال ساعات الجلسة نشاطا على نحو 43 شركة شهدت ارتفاعا في حين شهدت 56 شركة انخفاضات ضمن 135 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت شركات مؤشر أسهم (كويت 15) على 4ر17 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 6ر8 مليون دينار تمت عبر 513 صفقة نقدية وليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 9ر858 نقطة.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) قد أقفل مرتفعا ارتفاعا طفيفا بنسبة 7ر0 نقطة ليبلغ مستوى 12ر5481 نقطة وليحقق قيمة نقدية بلغت نحو 3ر17 مليون دينار من خلال تداول 7ر170 مليون سهم تمت عبر 4047 صفقة نقدية.

مؤشرات البورصة تشهد ارتفاعا جماعيا

«الهيئة» ترفض انسحاب «المدار» من سوق الكويت

قالت هيئة أسواق المال الكويتية، إنها رفضت الطلب المقدم من شركة المدار للتمويل والاستثمار (MADAR)، بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية، وفقا لبيان على موقع البورصة.

وأضافت الهيئة في بيان للبورصة الكويتية، أن أسباب الرفض، هي عدم الالتزام بتقديم البيانات المالية المرحلية المكثفة المجمعة عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2016، وكذلك عدم التزام الشركة بعقد جمعيتها العامة العادية المالية لانتهاء السنة المالية 2015 خلال شهرين من تاريخ موافقة الجهات الرقابية على بياناتها المالية السنوية.

وأقرت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة المدار في 14 ديسمبر 2015، توصية مجلس إدارة الشركة بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية.

وتم تأسيس المدار في نهاية نوفمبر من العام 1998، وتم إدراجها بالسوق الرسمي ببورصة الكويت في 20 يونيو 2005.

ويبلغ رأسمال الشركة المصدر والمدفوع 21.39 مليون دينار تقريبا، موزعا على نحو 213.9 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

«كومباليند إنرجي» توقع عقداً بـ 22.4 مليون دينار لصالح «البترول الوطنية»

قالت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات (CGC)، إنه تم توقيع عقد بين شركتها التابعة، كومباليند إنرجي للتجارة العامة والمقاولات، وشركة تكنيكاس ريونيداس، والخاص بالأعمال المدنية للحزمة الأولى من مصفاة الزور، التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، بقيمة 22.4 مليون دينار. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أن مدة التنفيذ قدرها 24 شهرا.

وأفادت الشركة في البيان، أن الأثر المتوقع على الوضع المالي للشركة هو تحقيق نسبة هامش ربح قدرها 3.28% من قيمة المشروع بنهاية السنة الأولى، و4.72% من قيمة المشروع بنهاية السنة الثانية، موضحة بأن نسبة هامش الربح المذكورة هي نسب تقديرية وقابلة للتغيير.

وأعلنت المشتركة، منتصف أكتوبر الماضي، أن شركة تابعة لها بدولة الإمارات، قدمت أقل الأسعار في مناقصة بقيمة 197.95 مليون دينار كويتي بما يعادل 6.49 مليون دولار.

خلال التسعة أشهر الأولى من 2016

11.1 مليون دينار...صافي أرباح الشركة الوطنية العقارية

أعلنت الشركة الوطنية العقارية، وهي إحدى الشركات العقارية الرائدة في المنطقة والتي تعمل حاليا على تطوير مشاريع في مصر والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول يتجاوز قيمتها ملياري دولار أمريكي، عن نتائجها المالية للربع الثالث من عام 2016.

وقالت الشركة انها حققت زيادةً في إيرادات الربع الثالث بنسبة 11.1%، لترتفع الإيرادات للتسعة أشهر الأولى من العام إلى 20.5 مليون دينار كويتي، مسجلة نموا إجماليا للفترة بنسبة 38.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2015. وقد بلغ صافي الربح للشركة 3.5 مليون دينار في الربع الثالث، لترتفع بذلك أرباح الشركة للتسعة أشهر الأولى من العام إلى 11.1 مليون دينار، مسجلة انخفاضا بنسبة 4.7% عن نفس الفترة من عام 2015.

وجاء النمو في إيرادات الشركة مدفوعاً بالأداء الجيد لمشاريعها المدرة للدخل التي تديرها في الكويت والأردن ومصر. ومن هذه المشاريع المجمع السكني «جراند هايتس» الذي تقوم بتطويره حاليا في مدينة 6 أكتوبر في مصر والذي تبلغ مساحته 3.8 مليون متر مربع، وتقوم الشركة أيضا بتطوير مشروع «ريم مول» في أبوظبي وهو مشروع ترفيهي وتسويقي ضخم بمساحة مليوني قدم مربع يضم أكثر من 450 متجرا تتضمن 85 مطعما، وهايبر ماركت ضخم، وأماكن ترفيهية مخصّصة للعائلات بما في ذلك أكبر حديقة ملاهي ثلجية داخلية في العالم.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية العقارية سميع الدين صديقي: «تستمر الشركة في تحقيق النمو في الإيرادات التشغيلية والاستمرار في الربحية من ربع لآخر ومن سنة لأخرى. وعلى الرغم من تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية على انخفاض الربحية للربع الثالث، مثل وضع العملة المصرية، فإن أعمال الشركة في نشاط تطوير المشاريع ونشاط إدارة الأصول تتمتع بالمتانة والأداء الجيد المرتكز على قواعد صلبة.»

وأضاف: «إنّ العقارات المدرة للدخل التي تديرها الشركة في الكويت، والأردن ومصر تحقق أداءً جيداً، إذ بلغت إيرادات الإيجارات في الكويت 8 مليون دك، مرتفعة بنسبة 3.1% لهذا العام. وتواصل الشركة الوطنية العقارية في مصر أداءها بشكل جيد، وبلغت إجمالي قيمة مبيعات مشروع الشركة السكني 2.61 مليار جنيه مصري من خلال بيع 805 وحدات منذ بداية المشروع.»

ارتفاع إيرادات الإيجارات يقفز بأرباح «عقارات الكويت» الفصلية 301 في المئة

أظهرت النتائج المالية لشركة عقارات الكويت (KRE)، المدرجة ببورصة الكويت، ارتفاع أرباح الربع الثالث من العام الجاري بنسبة 301.3%، بعد ارتفاع إيرادات الإيجار، بحسب بيان الشركة.

وأضافت الشركة في بيان لبورصة الكويت، أن صافي ربح الفترة بلغ 1.89 مليون دينار (6.22 مليون دولار)، مقابل أرباح بلغت 470.98 ألف دينار (1.55 مليون دولار) بنفس الفترة من عام 2015. وبحسب القوائم، بلغت أرباح الشركة في فترة التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 4.75 مليون دينار، مقارنة بـ 2.87 مليون دينار أرباح نفس الفترة من العام 2015، بنمو نسبته 65.5%. وأشارت الشركة في بيان للبورصة، إلى أن سبب ارتفاع الأرباح يعود إلى انخفاض تكاليف التشغيل في 2016، بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات الإيجارات ورد مخصصات 2015. وحققت الشركة أرباحا بقيمة 2.86 مليون دينار في النصف الأول من 2016، مقابل أرباح بلغت 2.39 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بنمو نسبته 19.7%.